

يشكل 7.93٪ من الدخل القومي الصحيح: استدامة الميزانية العامة تحتاج لقرارات حاسمة في ضوء الانخفاض الكبير لأسعار النفط



الوزيرة هند الصبيح خلال اللقاء

رغد مرعي

أكدت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة للشؤون التخطيط والتنمية هند الصبيح تفهمها لقضية استدامة الميزانية العامة للكويت في ظل الاعتماد على النفط بنسبة تصل إلى 7.93 كمصدر للدخل القومي ووعدت بالتحرك الإيجابي في هذا الصدد بالتعاون مع وزراء ونواب في مجلس الأمة معتبرة هذه القضية قضية أساسية تحتاج إلى اتخاذ القرارات الحاسمة التي نادت بها الدراسات السابقة.

جاء ذلك خلال ترؤس الوزيرة الصبيح لجلسة الحوار التنموي التي عقدها الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية والتي شهدت حلقة نقاشية بعنوان «استدامة الميزانية العامة بالكويت».

وأكدت الصبيح في افتتاحها للجلسة على أهمية بحث إمكانية استدامة الميزانية العامة بالكويت في ضوء الانخفاض الكبير في أسعار النفط، والذي من المتوقع أن يستمر لفترة من الوقت مشيرة إلى حرص الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية على تقديم تقرير يشارك في صياغته خبراء في الاقتصاد ويقدم توصيات محددة لحل مشكلات تضخم بند الرواتب والدعوات ويسير بحسب جدول زمني محدد موضحة أنها ستسعى جاهدة داخل مجلس الوزراء ومجلس الأمة لوضع هذه التوصيات موضع التنفيذ بدعم من الوزراء وعدد من أعضاء المجلس لما فيه مصلحة الكويت ومستقبل أجيالها القادمة.

وتمنت الوزيرة الصبيح في هذا الصدد الدعم الكبير من قبل أعضاء اللجنة المالية

تخطت 5 مليارات دينار في السنة المالية الأخيرة تمثل ربع الإيرادات العامة، وأن وجود هدر كبير خاصة في استهلاك الطاقة ولا بد من إيجاد طريقة عادلة لمحاسبة استهلاك الكهرباء والماء، وأشار عدد من الحضور لمقترحات سابقة لتطبيق نظام الشرائح في استهلاك الكهرباء وضرورة إحياء هذا المقترح من جديد.

كما طالب البعض بمعالجة مشكلات الميزانية اقتصادياً وليس مالياً، حيث إن مشكلة ارتفاع بنود الرواتب سببها التزام الدولة بتوظيف جميع الكويتيين، مما خلق ضغوطاً على الحكومة صاحبها اتساع فجوة المزايا بين الحكومة والقطاع الخاص لصالح الحكومة مما أضر بتعيين المواطنين بالقطاع الخاص، وخلق فجوة معاكسة من الخاص للحكومة مشددين على أن هناك حاجة ماسة وملحة للتغيير، وأن الكرة في ملعب الحكومة وينبغي استغلال انخفاض الإيرادات الكبير من أجل القيام بإصلاحات اقتصادية ضرورية.

في مجلس الأمة بشأن هذه القضية بالتعاون مع المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية وكذلك الأمانة العامة للتخطيط، مشيرة إلى أن الفترة المقبلة ستشهد دوراً أكبر للامانة العامة في متابعة الجهات الحكومية بعد أن يتم قريباً صدور قانون جديد سيمنحها السلطة الأكبر لتحقيق هذه المتابعة بالشكل المطلوب.

وكان الحضور في جلسة الحوار التنموي استعرضوا أبرز مشكلات الميزانية العامة للكويت، والذي يتمثل في مشكلة ارتفاع بنود الرواتب في البابين الأول والخامس، والذي وصل لمستويات لا يمكن أن تتحملها الإيرادات الأخذة في الانخفاض نتيجة لأسعار النفط، كما ناقش الحضور نتائج نقاشات المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية بخصوص البديل الاستراتيجي للرواتب والتي خلصت إلى تكلفتها الباهظة على الميزانية، وضرورة تعديله أو إيجاد البديل المناسب. كما ناقش الحضور المشكلة الأخرى وهي ارتفاع بنود الدعم والتي

معالجة مشكلات

الميزانية يجب

أن تتم اقتصادياً

وليس مالياً

ومشكلة ارتفاع

بنود الرواتب

سببها التزام الدولة

بتوظيف جميع

الكويتيين



بسم الله الرحمن الرحيم
يَا أَيُّهَا الْمُسْلِمُونَ الْمَطْمَئِنَّةُ الرَّجِي إِلَى رَبِّكَ رَاضِيَةٌ مُرَضِيَةٌ
فَأَدْحَسِي فِي عِبَادِي وَأَدْحَسِي حَيْتِي
سبح الله العظيم

عائلة الباشا

تنعى ببالغ الحزن والأسى

فقيدتها الغالية المغفور لها بإذن الله تعالى

أمنة طه علي سعيد

أرملة المرحوم

محمد باشا محمد

ووالدة كل من:

عبدالمجيد - عبدالرسول - بدر

عبد الحميد - منصور وأيمن

(شيعت)

تقبل التعازي لمدة ثلاثة أيام

اعتباراً من اليوم الأحد الموافق 2015/11/29

للرجال: حسينية عاشور - بنيد القار - ت: 99034828

للنساء: الجابرية - قطعة 10 - شارع 18 - منزل 10
ت: 25344068

اللهم صل على آل أبي أوفى



www.takreem.net

